



صفية لكطيبي

دكتورة في القانون الخاص

أستاذة زائرة بجامعة محمد الخامس

رئيسة المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والتحول الرقمي

الأمن السيبراني

"دراسة مقارنة"

تقديم

الأستاذ الدكتور رياض فخري

مدير مختبر البحث قانون الأعمال

بجامعة الحسن الأول بسطات المملكة المغربية

المستشار القانوني للاتحاد العربي للتمكين الرقمي



الطبعة الأولى

2025

فهرس المحتويات

1	مقدمة
15	الباب الأول: آليات تحقيق الأمن السيبراني
19	الفصل الأول: الآليات القانونية لتحقيق الأمن السيبراني
20	المبحث الأول: التدابير التقنية والتنظيمية لإدارة الأخطار السيبرانية
22	المطلب الأول: التدابير المعتمدة في قانون الأمن السيبراني
25	الفقرة الأولى: إجراءات حماية نظم المعلومات المفروضة على الهيئات
29	الفقرة الثانية: الإجراءات الأمنية المفروضة على البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية
34	الفقرة الثالثة: إجراءات حماية نظم المعلومات المفروضة على المتعهدين ⁰
37	المطلب الثاني: التدابير التقنية المعتمدة في قانون خدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية
39	الفقرة الأولى: نظام التشفير كآلية لتحقيق أمن المعطيات
39	أولاً: تعريف وسائل خدمة التشفير
42	ثانياً: القيود الواردة على وسائل التشفير
43	ثالثاً: التقنيات المصاحبة لنظام التشفير
47	الفقرة الثانية: آليات تأمين المعاملات الالكترونية
48	أولاً: التوقيع الالكتروني
51	ثانياً: الخاتم الالكتروني
52	ثالثاً: الختم الزمني الالكتروني
53	رابعاً: خدمة الإرسال الالكتروني المضمون
55	خامساً: التيقن من موقع الانترنت (الموقع الالكتروني)
57	المبحث الثاني: المواجهة الجزرية كآلية لتصدي للجريمة السيبرانية
58	المطلب الأول: مكافحة الجريمة السيبرانية وفق القواعد المقررة في مجموعة القانون الجنائي
59	الفقرة الأولى: مواجهة قانون مكافحة الإرهاب للجريمة السيبرانية
61	أولاً: جريمة الإرهاب المرتكبة عبر الفضاء السيبراني
64	ثانياً: جريمة الإشادة بالإرهاب المرتكب عبر الفضاء السيبراني

66	الفقرة الثانية: مكافحة الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات
68	أولا: جريمة الدخول أو البقاء عن طريق الاحتيال لنظام المعالجة الآلية للمعطيات
72	ثانيا: جريمة عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات
74	ثالثا: جريمة التلاعب بالمعطيات الموجودة داخل النظام المعلوماتي
76	رابعا: جريمة تزوير الوثائق المعلوماتية أو استعمالها
77	خامسا: جريمة التعامل غير الشرعي في معطيات النظام المعلوماتي
79	المطلب الثاني: التصدي للجريمة السيبرانية في إطار القوانين الخاصة
80	الفقرة الأولى: ردع الجرائم المرتكبة بواسطة الوسائل الالكترونية
80	أولا: حماية المصنفات الرقمية
88	ثانيا: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
92	ثالثا: حماية خدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية
98	الفقرة الثانية: ردع الجرائم الماسة بالنظام المعلوماتي ⁰
99	أولا: حماية نظم معلومات الإدارة الجمركية
99	ثانيا: دور قانون البريد والمواصلات
103	الفصل الثاني: مدى حكمة الآليات المؤسسية في تحقيق الأمن السيبراني
104	المبحث الأول: دور المؤسسات الرقابية في تحقيق الأمن السيبراني
104	المطلب الأول: مظاهر تدخل المؤسسات المعتمدة في قانون الأمن السيبراني
105	الفقرة الأولى: اللجنة الاستراتيجية للأمن السيبراني
107	الفقرة الثانية: لجنة إدارة الأزمات والأحداث السيبرانية الجسيمة
108	الفقرة الثالثة: السلطة الوطنية للأمن السيبراني
109	أولا: مهام السلطة الوطنية للأمن السيبراني
111	ثانيا: دور المديرات التابعة للسلطة الوطنية للأمن السيبراني
115	المطلب الثاني: تجليات تدخل المؤسسات المعتمدة في القوانين الخاصة
116	الفقرة الأولى: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات « anrt »
118	الفقرة الثانية: السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية

125	الفقرة الثالثة: دور اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
126	أولا: الإخبار والتحسيس
127	ثانيا: الاستشارة والاقتصاد
127	ثالثا: الحماية
128	رابعا: التحري والمراقبة
129	خامسا: اليقظة القانونية والتكنولوجية
131	المبحث الثاني: مكافحة أجهزة العدالة الجنائية للجريمة السيبرانية
131	المطلب الأول: الأجهزة الأمنية الدولية المختصة في مكافحة الإجرام السيبراني
132	الفقرة الأولى: تدخل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)
136	الفقرة الثانية: تدخل جهاز الشرطة الأوروبية (اليوروبول)
138	المطلب الثاني: الأجهزة الأمنية الوطنية المختصة بمكافحة الإجرام السيبراني
139	الفقرة الأولى: دور الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية
139	أولا: شرطة الواب (Web police)
140	ثانيا: مركز تلقي شكاوي جرائم الانترنت IC3
141	ثالثا: نيابة جرائم الحاسوب والاتصالات
141	الفقرة الثانية: دور الأجهزة الأمنية الفرنسية في ردع الجريمة السيبرانية
142	أولا: المكتب المركزي لمكافحة الإجرام المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (OCLCTIC)
144	ثانيا: وحدة التحقيق المختصة في الاحتيال بتكنولوجيا المعلومات
145	ثالثا: القسم الوطني لقمع جرائم المساس بالأموال والأشخاص
146	رابعا: مركز مكافحة الجريمة الرقمية (C3N) التابع لقوات الدرك الوطنية التابعة للشرطة الوطنية
147	خامسا: المديرية الفرعية لمكافحة الجريمة السيبرانية SDLC
148	الفقرة الثالثة: دور الأجهزة الأمنية المغربية في ردع الجريمة السيبرانية
149	أولا: مصلحة مكافحة جرائم المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة
150	ثانيا: المكتب الوطني لمكافحة الجريمة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة
151	ثالثا: وحدة الأثار الرقمية بمعهد علوم الأدلة الجنائية التابع للمديرية العامة للأمن الوطني

الباب الثاني: حدود فعالية آليات ضمان الأمن السيبراني	155
الفصل الأول: مدى نجاعة الآليات الزجرية في تحقيق الأمن السيبراني	159
المبحث الأول: محدودية مجموعة القانون الجنائي في مواجهة الجريمة السيبرانية	160
المطلب الأول: عدم ملائمة القواعد الجنائية التقليدية مع خصوصية الإجرام السيبراني	161
الفقرة الأولى: جريمة النصب المعلوماتية	161
الفقرة الثانية: جريمة السرقة المعلوماتية	167
المطلب الثاني: ضعف النصوص الزجرية المنظمة للجريمة السيبرانية	173
الفقرة الأولى: قصور النصوص الزجرية المتعلقة بالمس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات	174
الفقرة الثانية: قصور قانون مكافحة الإرهاب ⁰	180
المبحث الثاني: تفعيل التدابير الزجرية للتصدي للجريمة السيبرانية	184
المطلب الأول: اعتماد آليات توسيع التجريم لمواجهة الجريمة السيبرانية	185
الفقرة الأولى: الجرائم الواقعة على النظام المعلوماتي	186
أولا: جريمة التعامل في العملات الالكترونية (البتكوين) نموذجا	186
ثانيا: جريمة تضخم البريد الالكتروني (Spam)	189
ثالثا: جريمة السطو الالكتروني على العلامة التجارية	191
رابعا: جريمة العبث بالأدلة الرقمية	193
الفقرة الثانية: الجرائم المرتبطة بالمحتوى	194
أولا: جريمة التنمر السيبراني Cyber bullying	195
ثانيا: جريمة الترويج لممارسة أنشطة القمار	197
المطلب الثاني: السياسة العقابية الحديثة لمواجهة الجريمة السيبرانية	198
الفقرة الأولى: التشديد العقابي في الجرائم السيبرانية	199
أولا: تغليظ العقوبات السالبة للحرية وزيادة العقوبات المالية	199
ثانيا: مسألة الشخص الاعتباري جنائيا	202
الفقرة الثانية: العقوبات الإضافية في الجرائم السيبرانية	205
أولا: إغلاق المؤسسة أو حجب الموقع الالكتروني	206

208	ثانيا: الحرمان من استعمال أي شبكة معلوماتية
210	الفقرة الثالثة: إدراج العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية
214	الفصل الثاني مدى فعالية الآليات الإجرائية في ضمان الأمن السيبراني
215	المبحث الأول: تحديات إجراءات البحث والتحقيق في الجريمة السيبرانية وسبل تجاوزها
216	المطلب الأول: محدودية آليات البحث والتحقيق في الجريمة السيبرانية
217	الفقرة الأولى: الانتقال ومعاينة مسرح الجريمة السيبرانية
221	الفقرة الثانية: صعوبات إجراءات التفتيش وحجز الدليل الرقمي
222	أولا: عوائق إجراءات التفتيش
231	ثانيا: عوائق إجراء الحجز في الجريمة السيبرانية
233	الفقرة الثالثة: قصور الشهادة والخبرة في إثبات الجريمة السيبرانية
233	أولا: محدودية الشهادة التقليدية
236	ثانيا: محدودية الخبرة التقليدية
239	المطلب الثاني: تفعيل آليات البحث والتحقيق بقواعد جديدة
240	الفقرة الأولى: تطوير إجراءات التفتيش والحجز التقليدية في الجريمة السيبرانية
240	أولا: اعتماد ضوابط حديثة للتفتيش
245	ثانيا: اعتماد إجراءات حديثة لعملية الحجز
249	الفقرة الثانية: الاعتماد على الإجراءات المستحدثة كآلية للحصول على الدليل الرقمي
249	أولا: اعتماد تقنية الاختراق كآلية لكشف الجريمة السيبرانية
250	ثانيا: اعتماد آليات خاصة بالحفظ وتسجيل البيانات الالكترونية وجمعها
254	ثالثا: إلزام المؤسسات والأشخاص بالإدلاء بالبيانات بناء على أمر قضائي
260	المبحث الثاني: عوائق التعاون الدولي في الجريمة السيبرانية وسبل تجاوزها
261	المطلب الأول: تأثير تباین التشريعات في فعالية التعاون الدولي
261	الفقرة الأولى: عدم وجود نموذج موحد للنشاط الإجرامي
263	الفقرة الثانية: اختلاف النظم القانونية الإجرائية
264	الفقرة الثالثة: ضعف التنسيق والتواصل بين أعضاء المجتمع الدولي
264	المطلب الثاني: العوائق الإجرائية للتعاون الدولي وسبل تجاوزها

265.....	الفقرة الأولى: إشكالية الاختصاص القضائي وسبل تجاوزها
265.....	أولاً: الاختصاص القائم على أساس مبدأ إقليمية النص الجنائي
267.....	ثانياً: الاختصاص القائم على أساس مبدأ شخصية النص الجنائي
270.....	ثالثاً: الاختصاص القائم على مبدأ العينية
273.....	الفقرة الثانية: إشكاليات المساعدة القضائية وسبل تجاوزها
274.....	أولاً: الإنابة القضائية الدولية
276.....	ثانياً: تبادل المعلومات
279.....	الفقرة الثالثة: تسليم المجرمين في إطار الجريمة السيبرانية
281.....	أولاً: تسليم المجرم السيبراني على وفق الشروط المقررة للجريمة التقليدية
286.....	ثانياً: أثر جنسية المجرم السيبراني على تفعيل التسليم
289.....	ثالثاً: إشكالية تعدد طلبات التسليم
293.....	خاتمة
301.....	لائحة المراجع المعتمدة
323.....	فهرس المحتويات

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية غير مسبوقة، حيث تتغلغل التكنولوجيا في كافة جوانب حياتنا اليومية، من التواصل والتجارة إلى الخدمات الحكومية والبنية التحتية الحيوية. ومع هذا التطور الهائل، يبرز تحدٍّ ملح يهدد استقرار وأمن المجتمعات، ألا وهو الأمن السيبراني. فالأنظمة المعلوماتية، التي أصبحت عصب الحياة الحديثة، عرضة لتهديدات متزايدة التعقيد والتطور، مما يستدعي ضرورة ملحة لوضع استراتيجيات وسياسات فعالة لحمايتها.

وعموماً تكمن فائدة هذا الكتاب في أنه يتناول جملة التحديات التي تعيق تحقيق الأمن السيبراني في السياقات المغربية والعربية والدولية، مثل الفجوة الرقمية، ونقص الوعي بأهمية الأمن السيبراني، وضعف البنية التحتية التقنية والقانونية. كما يحلل فعالية الإجراءات الوقائية والدفاعية المتخذة لمواجهة الجرائم السيبرانية، ويقدم توصيات لتطوير السياسات والقوانين المتعلقة بالأمن السيبراني، مع التركيز على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال مستهدفاً تقديم رؤية مستقبلية للأمن السيبراني في المغرب والعالم العربي، وتبني استراتيجيات شاملة ومستدامة لمواجهة التحديات المتزايدة في هذا المجال.

وبذلك يستهدف الكتاب فئة واسعة من القراء، بما في ذلك صناع القرار والسياسات، والباحثين والأكاديميين، والمتخصصين في مجال الأمن السيبراني، والمهتمين بالشأن الرقمي. كما يسهم في إثراء النقاش حول إشكالات الأمن السيبراني، وتقديم رؤى وتوصيات عملية لتعزيزه في المغرب والمنطقة العربية.

من المؤكد أن هذا الكتاب بما احتواه يشكل إضافة نوعية للمكتبة القانونية المغربية والعربية في مجال الأمن السيبراني، كما أن الاستنتاجات التي توصل إليها والتوصيات التي قدمها تشكل لا محالة نواة رؤية علمية وعملية لتعزيز الأمن السيبراني في المغرب والمنطقة العربية انطلاقاً من الإيمان بأن تحقيق الأمن السيبراني يتطلب تضامناً جهود كافة الأطراف المعنية، من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني، من أجل بناء فضاء سيبراني آمن وموثوق يستفيد منه الجميع.

تقديم

الأستاذ الدكتور رياض فخري

مدير مختبر البحث قانون الأعمال

بجامعة الحسن الأول بسطات المملكة المغربية

المستشار القانوني للاتحاد العربي للمهنيين الرقمي

مكتبة دار السلام



الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

النمن : 100 درهم

